المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

العدد (2443) السنة التاسعة - الاربعاء (4) نيسان 2012

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ملحق اليوم

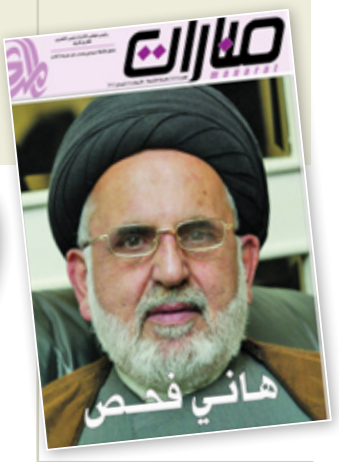

9

٣٠٠ مليون يورو مقابل خدمة كارلوس

10

نواب البصرة يتّهمون مجلس المحافظة بإهدار أموال الإعمار

15

سلمى حايك: زوجي يقدر جمالي

الطاقة البرلمانية تطرح مبادرة لتسوية خلافات بغداد وأربيل

◆ الكردستاني: الشهرستاني قرع طبول الحرب على الإقليم وسيكون أكبر الخاسرين

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

تعتزم لجنة الطاقة في مجلس النواب طرح مبادرة لرأب الصدع بين حكومتي بغداد وإقليم كردستان إثر التوتر الذي شهدته العلاقات بين الجانبين خلال اليومين الماضيين.

ومن المؤمل أن تعقد اللجنة اجتماعا مهما اليوم لمناقشة الخلاف الحاصل بين بغداد وأربيل، وقال عضو اللجنة فرات الشرع في تصريح خص به (المدى) أمس "سندرج الخلاف الساخن بين الإقليم والمركز على رأس جدول الأعمال، والملف سياسيّ أكثر ممّا هو فني أو اقتصادي".

المبادرة على ما يقول الشرع ستكمن في تحريك الجانب الفني من خلال اللجنة، وتابع "أما باقي الجوانب ليس بمقدورنا إبداء رأي حازم بصددها.. سيقتصر عملنا ضمن الخلاف السياسي على التوصية ومتابعة التصريحات التي تطلق من وزارة النفط وتضييف المسؤولين لمعرفة مدى واقعيتها".

وتبدأ مبادرة لجنة الطاقة، حسب الشرع بـ"دعوة كل الكتل السياسية للتوافق على تمرير قانون النفط والغاز الذي لم يرَ النور حتى اللحظة برغم تأسيسه منذ سنوات عدة وفي حال إقراره سيعمل على تقويض الخلافات بين الطرفين".

وخلص عضو لجنة الطاقة إلى "إننا سنقرأ الواقع بشكل جيد وسنشكل لجاناً تحقيقية وسنطلع على التقارير المحايدة من اجل إيجاد حلول مناسبة للخلاف بين بغداد وأربيل وستكون هناك لجنة ثلاثية من رئاسة إقليم كردستان وحكومة بغداد ولجنة الطاقة والنفط النيابية لحسم الأمور الخلافية بينهما إدراكا من اللجنة أن هناك آثارا سلبية ستنجم نتيجة الخلافات خاصة على مستوى التصدير والإنتاج للنفط العراقي".

تأتي مبادرة لجنة الطاقة بعد ساعات من التصعيد الإعلامي بين بغداد وأربيل، اثر وقف إقليم كردستان تصدير النفط حتى إشعار آخر بسبب خلافات مالية مع بغداد، مبينة أن الحكومة المركزية "لم تحترم" التزاماتها بدفع مستحقات مالية للإقليم، أمر رد عليه نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني بأنها ستحمل أربيل كامل التبعات المالية من موازنة الإقليم.

المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب قال في تصريح لـ(المدى) أمس إن الخلاف مع الشهرستاني ليس وليد اللحظة إنما هو قديم منذ أن كان يشغل منصب وزير النفط. واعتبر التحالف أن نائب رئيس الوزراء يسعى إلى إشعال فتيل الحرب مع الإقليم، إذ ذكر الطيب "إن تصريحاته تُعتبر بمثابة قرع طبول الحرب ضد إقليم كردستان"، مبينا أن "الشهرستاني سيكون وحيدا إذا أراد الحرب على كردستان كون الشعب العراقي يرفض المشاركة بحرب ثانية ضد الإقليم".

غير أن المتحدث باسم الشهرستاني، فيصل عبد الله أكد أن الأخير يمتلك أدلة ووثائق وأرقاما تثبت "سرقة إقليم كردستان للنفط"، وقال "كان من المفترض أن يسلمونا ١٧٥ ألف برميل نفط يوميا لكن الأرقام لم تتجاوز الـ ٩٢ ألف برميل"، نافيا أن يكون هناك خلاف سياسي بين الطرفين وقال انه في فحسب، وأردف "كان لدينا وثائق تم اطلاع الشعب العراقي عليها".

واقر عبد الله أن المشاكل بين الشهرستاني والإقليم قديمة منذ أن كان الأول وزيرا للنفط، وقال "حينها وقع عقود التراخيص وأبهرت العالم.. لكن الإقليم لم يمتثل لها وابرم عقودا عدة دون علم بغداد.. وهذا خلاف الدستور".

■ التفاصيل ص٣

العراقيّة: الاجتماع الوطني سيفشل ولن نقدم تنازلات

□ بغداد/ المدى

طالبت القائمة العراقية، أمس، بنقل وقائع الاجتماع الوطني عبر وسائل الإعلام السمعية والمرئية للكشف عمّن يعرقل حلّ الخلافات والقضايا العالقة أمام أبناء الشعب، مشيرة إلى أن الاجتماع سيكتب له "الفشل" في حال استمرار سياسة الإقصاء والتهميش والتنصل من الاتفاقات المبرمة بين الكتل السياسية.

وقالت النائبة عن القائمة العراقية عتاب الدوري في مؤتمر صحفي إن "هناك ضرورة لنقل وقائع المؤتمر الوطني عبر وسائل الإعلام لتكون مجرياته على مرأى ومسمع أبناء الشعب الذين أدلوا بأصواتهم إلى السياسيين، ولكي يعلموا من يعرقل العملية السياسية ويقف ضد إيجاد حلول حقيقية للمشاكل العالقة".

وأضافت الدوري أن "نتائج الاجتماع ستكون حبراً على ورق ولن يكتب لها النجاح لعدم وجود نوايا حسنة من بعض الأطراف، واستمرار سياسة الإقصاء والتهميش وإلغاء مفهوم الشراكة الوطنية في الحكم، والتنصل من اتفاقات اربيل المبرمة بين الكتل السياسية".

وتابعت الدوري أن "الحكومة الحالية تشكلت على حساب استحقاق القائمة العراقية كونها الفائز الأول في انتخابات عام ٢٠١٠، ومع ذلك قدمت العراقية التنازلات من أجل الشعب وللحفاظ على العملية السياسية"، مستدركة بالقول إن قائمتها من الآن وصاعداً لن تقدم التنازلات لانعكاس ذلك على إرادة ناخبيها بشكل خاص والشعب العراقي بشكل عام.

وكانت العراقية قد وضعت خمسة شروط للمشاركة في الاجتماع الوطني ومنها تنفيذ جميع بنود اتفاقات اربيل التي تمخض عنها تشكيل الحكومة الحالية، وحضور القادة السياسيين من الصف الأول بينهم رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم، وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

يذكر أن رئيس الجمهورية جلال طالباني قد طالب، في شهر آذار المنصرم، بعقد الاجتماع الوطني في الخامس من الشهر الجاري، للإسراع في حل جميع الخلافات والقضايا العالقة بين الكتل السياسية.

القضاء الأعلى: سفر الهاشمي شأن سياسي واعتقاله بيد السلطة التنفيذيّة

□ بغداد/ المدى

كشف مجلس القضاء الأعلى أمس عن أن خروج نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم، من العراق وتنقله بين الدول أمر سياسي يخص السلطة التنفيذية، لا دخل للقضاء فيه.

وقال المتحدث باسم المجلس عبد الستار البيرقدار، في حديث مع المدى أمس إن سفر الهاشمي "ليس طبيعيا، لأن هناك أوامر قبض صادرة بحقه عندما كان في العراق، فضلا عن منعه من السفر"، مضيفا "سنتخذ الإجراءات القانونية بحقه، إلا أنه حاليا خارج العراق".

واستدرك قائلا "إن خروج طارق الهاشمي وتنقله بين الدول "أمر سياسي يخص السلطة التنفيذية، كونها لم تعتقله، ولا دخل للقضاء فيها".

وعن قانونية الاستعانة بالإنتربول أكد البيرقدار أن ذلك لم يكن ممكنا بسبب أن الهاشمي كان يقيم في العراق ، أما الآن فيمكن أن تحرك القضية مع الانتربول باعتباره خارج العراق.

وكان مكتب طارق الهاشمي قد ذكر، الأحد الماضي، أنه توجه إلى العاصمة القطرية الدوحة، وسيعقبها بالسفر إلى دول أخرى، وأضاف البيرقدار، إن موضوع القبض على الهاشمي يخص "السلطة التنفيذية فهي لم تنفذ أمر القبض وذلك من صلاحيتها، وفي ما يتعلق بالقضاء الأعلى فإن الإجراءات القانونية بحقه مستمرة"، موضحا "لم يصدر حكم حتى الآن بحق الهاشمي وفقط هناك أوامر قبض صادرة كما حدد موعد لمحاكمته هو ٣ / ٥ / ٢٠١٢."

يشار إلى أن مجلس القضاء الأعلى وعلى لسان المتحدث باسمه عبد الستار البيرقدار، كان قد أعلن في وقت سابق، رفضه لأي تدخل خارجي بقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.